

## تأثير معلومات الجهات الساندة في الحصر الضريبي/ بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب

The effect of the information of the supporting bodies on the tax inventory  
An Applied research in the General Commission of Taxes

Ghofran.Foran1202m@pgiafs. uobaghdad.edu.iq	جامعة بغداد المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية	غفران فوران كامل
mohamed.ibrahim@coadec. uobaghdad.edu.iq	جامعة بغداد كلية الإدارة والاقتصاد	أ. م. د. محمد عبد الله ابراهيم

## المستخلص :

يهدف البحث الى بيان التأثير الذي يمكن أن تحدثه معلومات الجهات الساندة وأبعاده المتمثلة بـ(مصداقية المعلومات ،كفاءة و فاعلية المعلومات ، التعاون مع الادارة الضريبية ،الزام المكلف ، دقة و اكتمال المعلومات و الوقت المناسب) في الحصر الضريبي، فضلاً عن بيان الفروق المعنوية في استجابة العينة المبحوثة بحسب المتغيرات الشخصية المتمثلة بـ(النوع الاجتماعي، التحصيل العلمي، التخصص العلمي ،العنون الوظيفي، سنوات الخدمة)، وقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي وفي ضوءه تم تصميم الاستبانة كأداة رئيسة في جمع البيانات من العينة البالغ عددها (80) من المسؤولين في الهيئة العامة للضرائب وفي المواقع الوظيفية المتمثلة بـ( معاون مدير عام، مدير قسم، مسؤول شعبة، فاحص ضريبي، مدقق، اخرى ، فضلاً عن اجراء المقابلات الشخصية مع المسؤولين فيها، وتم تحليل الإجابات بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS V.18) وتوصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات اهمها ان هناك تأثيراً معنوياً لأبعاد اثر معلومات الجهات الساندة مجتمعة و منفردة في الحصر الضريبي .

**الكلمات المفتاحية:** المعلومات الضريبية ، الجهات الساندة ، الحصر الضريبي

**Abstract :**

The research aims to show the impact that the information of the supporting bodies can have and its dimensions represented by (information credibility, efficiency and effectiveness of information, cooperation with the tax administration, obligating the taxpayer, accuracy and completeness of information and the appropriate time) in tax inventory, as well as clarifying the moral differences in The response of the surveyed sample according to the personal variables represented by (gender, educational attainment, scientific specialization, job title, years of service), and the descriptive analytical approach was adopted and in light of it, the questionnaire was designed as a main tool in collecting data from the sample of (80) officials In the General Tax Authority and in the job positions represented by (assistant general manager, department manager, division official, tax examiner, auditor, others, as well as conducting personal interviews with its officials, the answers were analyzed based on the statistical program (SPSS V.18) and reached The research led to a set of conclusions, the most important of which is that there is a moral effect to remove the impact of the information of the supporting bodies, collectively and individually, in the tax inventory.

**Keywords:** tax information, supporting authorities, tax inventory

**المقدمة :**

يشهد العالم وبصفة خاصة مع بداية السنوات الأخيرة من القرن الحادي والعشرين تطورات سريعة بالأعتماد على المعلومات وكيفية الاستفادة منها في الأنظمة . حيث تتبع الهيئة العامة للضرائب أساليب و أنظمة متعددة الهدف منها حصر المجتمع الضريبي من خلال ما تقدمه هذه الأنظمة من معلومات التي لها فاعليتها في تحديد مصادر الدخل و الأشخاص الخاضعين للتحاسب الضريبي ويأتي في مقدمة هذه الأنظمة و الأساليب المتبعة التصريحات الكمركية و المقتبسات الضريبية و آلية التنسيق بين الدخل و العقار التي يتم اعتمادها كجهات ساندة لعملية الحصر اذ يعدّ توافر المعلومات بالكم والنوع من العوامل المؤثرة في عملية حصر المكلفين . من هنا وجدت الباحثة أهمية دراسة هذا الموضوع، اذ استند البحث على فرضيتين رئيسيتين اخضعت للاختبارات للتأكد من مدى صحتها، كما تم الاعتماد على الاستبانة في جمع البيانات، بالإضافة لجمع المعلومات عن كل جهة، فضلاً عن جهود الباحثة المتواصلة في الحصول على المعلومات من خلال اجراء المقابلات مع المسؤولين في الهيئة العامة للضرائب قد تم اختيار هذا الموضوع لكونه موضوعاً لم يتم التطرق له في المجال الأكاديمي و التطبيقي فهو يخدم الهيئة العامة للضرائب كونه يسهل اجراءات عملية الحصر الضريبي ويقلل من الوقت و الجهد، ولتحقيق اهداف البحث تم تقسيمه الى اربعة مباحث يتضمن المبحث الأول منهجية البحث ، اما المبحث الثاني فيمثل الجانب النظري للبحث ويمثل ال مبحث الثالث الجانب التطبيقي للبحث، و اخيراً تضمن المبحث الرابع الاستنتاجات و التوصيات.

**المبحث الأول: منهجية البحث**

**اولاً: مشكلة البحث :** تتمثل مشكلة البحث في ان المعلومات الواردة من الجهات الساندة والمتمثلة ب( الدوائر الحكومية والنقابات ،المنافذ الحدودية) تفتقر الى الدقة كونها لا تلي متطلبات الحصر الضريبي من حيث المعلومات المتكاملة عن الاشخاص المتعاملين مع هذه الدوائر او الاسماء المرسله بموجب الكشوفات والتصاريح الكمركية والمقتبسات مما خلق مشكلة تشابه الاسماء وكثرة التهرب الضريبي وكذلك الحال بما يخص المعلومات الواردة من ضريبة العقار من خلال معرفة مؤجري العقار ونوع المهنة التي يمتنونها بغرض اخضاعهم للضريبة، ومما تقدم يمكن تلخيص مشكلة البحث بالتساؤلين الآتيين:

1. هل ان الجهات الساندة ترسل معلومات مكتملة وتشمل كل المكلفين وفقاً للقانون ؟

2. هل تؤثر معلومات الجهات الساندة في الحصر الضريبي؟

**ثانياً : أهمية البحث :** تبرز أهمية البحث في تسليط الضوء على الدور الحيوي لعملية توفير و تقييم المعلومات الواردة من الجهات الساندة التي اوجب القانون ارسالها الى الهيئة العامة للضرائب كون تعد كأساس في تحديث قاعدة بيانات المكلفين التي تنعكس بالتالي بشكل كبير على عملية الحصر الضريبي من ناحيتي الدقة و الأكمال.

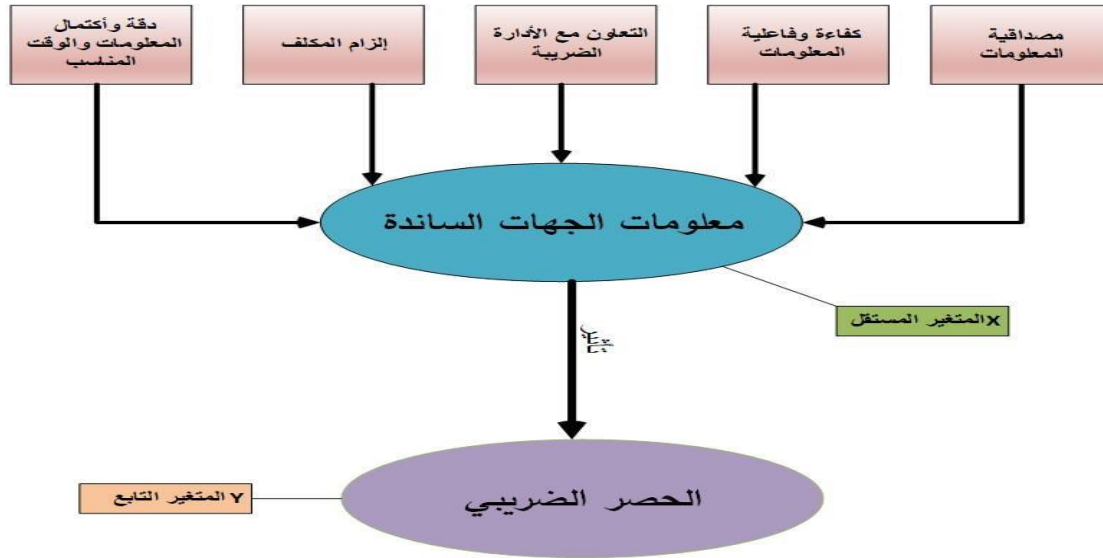
**ثالثاً: اهداف البحث**

1. بيان مفهوم الجهات الساندة مع تسليط الضوء على أهم المعلومات التي تقدمها الجهات الساندة.

2. التعرف على الحصر الضريبي من منظور معلومات الجهات مع الإشارة الى أهم التحديات و المشاكل المرتبطة بها .

3. بيان تأثير معلومات الجهات الساندة على عملية الحصر الضريبي

**رابعاً: مخطط البحث الفرضي :** استكمالاً لمشكلة البحث وتحقيقاً لأهدافها يتكون مخطط البحث الفرضي من متغيرين رئيسيين كما في الشكل (1) وهما المتغير المستقل معلومات الجهات الساندة والذي تم تحديد ابعاده (مصادقية المعلومات، كفاءة و فاعلية المعلومات، التعاون مع الأدره الضريبية، الزام المكلف، دقة و اكتمال المعلومات والوقت المناسب)، والمتغير المعتمد الحصر الضريبي .



شكل (1) مخطط البحث الفرضي

خامساً: فرضية البحث: اعتمد البحث على الفرضيات الآتية البحث على الفرضيات الآتية:

الفرضية الرئيسية الأولى: "لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لمعلومات الجهات الساندة في الحصر الضريبي" وتفرعت منها الفرضيات الآتية:

- 1- لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لمصدقات المعلومات من الجهات الساندة في الحصر الضريبي.
  - 2- لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لكفاءة و فاعلية المعلومات في الحصر الضريبي.
  - 3- لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية للتعاون مع الادارة الضريبية من الجهات الساندة في الحصر الضريبي.
  - 4- لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لإلزام المكلف من الجهات الساندة في الحصر الضريبي.
  - 5- لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لدقة و اكتمال المعلومات و الوقت المناسب من الجهات الساندة في الحصر الضريبي.
- الفرضية الرئيسية الثانية: لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في استجابة العينة عن متغيري البحث بحسب المتغيرات الشخصية والوظيفية المتمثلة بـ (النوع الاجتماعي، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخدمة، التخصص العلمي، المنصب الوظيفي).
- سادساً: منهج البحث : اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي في جمع البيانات منها الاستبانة، لغرض تحليل النتائج المتعلقة بمتغيرات البحث وتفسيرها لاستخلاص النتائج منها، للمساعدة في الوصول الى فهم واضح للموضوع.

سابعاً : حدود البحث

1. الحدود المكانية: تتمثل في الهيئة العامة للضرائب والتي تقع ضمن الرقعة الجغرافية لمحافظة بغداد.
2. الحدود الزمانية: تمتد مدة اجراء البحث من (2022/1/16) الى (2022/6/1)
3. الحدود البشرية : وتشمل العاملين في الهيئة العامة للضرائب.

ثامناً: وصف عينة البحث

تم اعتماد العينة الطبقية العشوائية من الموظفين في الهيئة العامة للضرائب، وتتمثل بـ (مدير قسم، وكيل مدير قسم، مسؤول شعبة، فاحص ضريبي، مدقق، اخرى) والبالغ عددها (80) مبحوثاً، ويوضح الجدول (1) وصفاً لعينة البحث .

## الجدول (1) وصف عينة البحث

ت	التفاصيل	الفئات	العدد	النسبة المئوية
1	النوع الاجتماعي	ذكر	50	63%
		انثى	30	37%
2	التحصيل العلمي	دكتوراه	3	4%
		ماجستير	17	21%
		دبلوم عالي	20	25%
		بكالوريوس	33	41%
		أخرى	7	9%
3	التخصص العلمي	محاسبة	32	40%
		ادارة اعمال	12	15%
		اقتصاد	7	9%
		علوم مالية مصرفية	10	13%
		قانون	3	4%
		أخرى	9	13%
	العنوان الوظيفي	معاون مدير عام	1	1%
		مدير قسم	12	4%
		مدير شعبة	18	23%
		فاحص ضريبي	13	16%
		مدقق	24	30%
	سنوات الخدمة	أخرى	12	15%
		اقل من 10 سنوات	12	15%
		من 10 الى 15 سنة	29	36%
		من 16 الى 20 سنة	9	11%
		20 سنة فأكثر	30	38%
	المجموع		100	

أظهرت نتائج الجدول (1) السابق ما يأتي :-

- 1- النوع الاجتماعي يتوزع العينة بحسب متغير النوع الاجتماعي اذ حصل الذكور على (50) تكرارا وبنسبة مقدارها 63% ، اما الاناث حصلت على (30) تكرارا وبنسبة مقدارها (37%) .
- 2- جاءت فئة أصحاب شهادة البكالوريوس في المرتبة الاولى حيث بلغت نسبتهم 41% من مجمل حجم عينة الباحثين، وجاء حملة شهادة الدبلوم العالي في المرتبة الثانية وبنسبة (25%) من حجم العينة، اما في المرتبة الثالثة فقد كانت حصة شهادة الماجستير بنسبة (21%) ، وجاءت فئة اخرى في المرتبة الرابعة بنسبة (9%)، اما المرتبة الاخيرة جاء حملة شهادة الدكتوراه بنسبة (4%) .
- 3- جاءت فئة الموظفين بعنوان مدقق في المرتبة الاولى بنسبة 30% ، في حين جاء عنوان مدير شعبة في المرتبة الثانية وبنسبة 23% من حجم العينة، وجاء في المرتبة الثالثة عنوان فاحص ضريبي بنسبة 16% ، وفي المرتبة الرابعة جاءت فئتي مدير قسم واخرى بنسبة 15% لكل منهما ، وفي المرتبة الاخيرة كانت فئة معاون مدير عام بنسبة 1% من حجم العينة
- 4- جاءت فئة تخصص المحاسبة في المرتبة الاولى بنسبة 40% من حجم العينة، وفي المرتبة الثانية جاءت فئة تخصصات اخرى بنسبة بنسبة (20%) من حجم العينة ، في حين جاء تخصص ادارة اعمال في المرتبة الثالثة بنسبة (15%) وفي المرتبة الرابعة كانت تخصص علوم مالية مصرفية بنسبة (13%) وكانت في المرتبة الخامسة جاء تخصص اقتصاد بنسبة (9%) وفي المرتبة الاخيرة جاء تخصص القانون بنسبة (4%) من حجم العينة.

5- جاء في المرتبة الاولى اصحاب الخدمة اكثر من 21 سنة بنسبة (38%) من حجم العينة وفي المرتبة الثانية جاء اصحاب الخدمة من 10 الى 15 سنة بنسبة (36%) وفي المرتبة الثالثة جاء اصحاب الخدمة اقل من 10 سنوات بنسبة (15%) وفي المرتبة الاخيرة جاء اصحاب الخدمة من 16 الى 20 سنة بنسبة (11%).

**تاسعاً: اداة البحث :** اعتمد البحث في عملية جمع البيانات والمعلومات على الاستبانة كأداة رئيسة وصممت فقراتها بالإفادة من الأدبيات المتعلقة بموضوع البحث وتم تكييفها بما ينسجم مع هدف البحث، إذ تضمنت محورين رئيسيين هما: الأول معلومات تعريفية عن المبحوثين وهي (النوع الاجتماعي، المؤهل العلمي، الخبرة العملية، التخصص العلمي، المنصب الوظيفي) اما الثاني فإنه ركز على متغيرات البحث الرئيسية وهي:

معلومات الجهات الساندة: والذي تضمن (25) سؤالاً، والمتغير الثاني الحصر الضريبي: الذي تضمن (17) سؤالاً، وبهذا تكونت الاستبانة من (42) سؤالاً، صيغت على وفق مقياس ليكرت الخماسي (اتفق بشدة، اتفق، محايد، لا اتفق، لا اتفق بشدة)، وبأوزان (1،2،3،4،5) على التوالي. (لفته و حسين، 2014: 1)

**عاشراً: اختبار صدق الاستبانة وثباتها :** يمثل الصدق الظاهري احد المعايير الضرورية لبناء المقياس، اذ قام الباحث بعرض الاستبانة في صورتها الاولى على مجموعة من الخبراء والمحكمين المتخصصين في مجال الظاهرة او المشكلة موضوع البحث والبالغ عددهم (10) محكماً وذلك للاسترشاد بأرائهم حول مدى دقة ووضوح فقراتها ومعرفة ملاحظاتهم حول فقرات الاستبانة وترايبها، بغية جعل الاستبانة بصورة ملائمة أكثر مع الأهداف المرجوة من البحث، وتم الأخذ بأغلب آراءهم وملاحظاتهم بشأن اضافة او حذف ما يروونه مناسباً وقد كان لأرائهم ومقترحاتهم الدور المميز في تطوير الاستبانة وبذلك خرج الاستبيان في صورته النهائية .

قام الباحث باستخدام معامل ألفا كرونباخ للتحقق من اداة البحث ، اذ بلغ معامل الثبات (95%) وعليه يمكن تطبيقه على مجتمع الدراسة وبدرجة عالية من الثقة.

**حادي عشر: الاساليب الاحصائية المستخدمة :** تم الاستفادة من البرنامج الاحصائي الجاهز (Spss) في احتساب ( الوسط الحسابي ، الانحراف المعياري، معامل الاختلاف، تحليل الأنحدار الخطي البسيط، اختبار F، معامل التحديد R، اختبار  $\chi^2$ ).

### المبحث الثاني: المفاهيم الاساسية التأطير النظري للبحث

**اولاً- مفهوم الجهات الساندة:** تتمثل الجهات الساندة بمجموعة واسعة من الجهات الرسمية كالدوائر والهيئات الحكومية، والمنظمات، والنقابات والاتحادات وغيرها، وإن هذه الجهات ألزمت بموجب القوانين والتعليمات بمهمة أسناد الهيئة العامة للضرائب ، حيث تكون هذه المهام ثانوية لها تماماً قد تستمر أو تلغى أو تكثف أو تضعف وفقاً لدرجة الإلزام في الأوامر الصادرة لها ولمستوى الإشراف و تتابع المسائلة حول أدائها للمهام الساندة ، إن جميع هذه الجهات الساندة تكون مصادر مهمة و رئيسية في توفير معلومات للإدارة الضريبية، وبذلك فإن مستوى تجاوبها مع متطلبات تحقيق فاعلية إداء نظام التحاسب الضريبي يعتمد على ما تفرزه البيئة العامة للنظام الضريبي من عوامل ضغط إيجابية تدفعها نحو تحقيق مستوى الفاعلية المطلوب في إداؤها المساند، ولعل في مقدمة تلك العوامل مستوى تجسيد البعد الوطني للضريبة ، (الفتلاوي، 2020: 24).

**ثانياً: تعريف الجهات الساندة:** تعرف الجهات الساندة بأنها " جهات خارجية تمثل أحد عناصر البيئة الخارجية للضريبة لها علاقة بتعاملات المكلفين بدفع الضريبة يجعلها ذات معرفة ودراية بمعلومات قد تخفى أو يخفيها المكلفين من أجل التهرب من دفع الضريبة، وهذه المعلومات يمكن أن يكون لها الفضل في توسيع الوعاء الضريبي الذي ينعكس على زيادة الحصيلة الضريبية ".(شاکر، 2017: 37) .

**ثالثاً: مصادر معلومات الجهات الساندة :** تعد دوائر الدولة و وزاراتها و النقابات و الاتحادات كافة جهات ساندة للهيئة العامة للضرائب لما تملك من معلومات عن بعض شرائح المكلفين المتعاملين معها ضمن نطاق كل وحدة حسابية أو مديرية، وبهذا يمكن عد كل مؤسسات القطاع العام او الخاص هي جهات ساندة بلا إستثناء مع تباين حجم ونوعية المساندة التي تمتلكها الدوائر أو الوزارات من معلومات وبيانات تخدم بها الهيئة العامة للضرائب، فيما يأتي سنتناول بشئ من الايجاز بعضاً من هذه الجهات الساندة (شاكر، 2017 : 61-64).

**1 . المقتبسات:** هي اي محرر رسمي صادر من القطاع العام أو القطاع الخاص، مثل عقود المقاولات والتجهيز، ويعتبر هذا المصدر أحد أهم المصادر لدى الهيئة العامة للضرائب لأمكانيته العالية في توفير وتهيئة المعلومات المطلوبة من قبل السلطة المالية التي يحملها هذا المحرر وكذلك ضيق إمكانية التهريب منه وهو يستند أيضاً الى نصوص قانونية متمثلة بالفقرتين (1، 4) من المادة (28) من قانون ضريبة الدخل ذي الرقم 113 لسنة 1982 المعدل إذ نصت الفقرة الرابعة " للسلطة المالية أن تطلب من أي من دوائر الدولة والقطاع الاشتراكي والمختلط إستقطاع نسبة 10% عشرة بالمائة من المبالغ المتحققة للمتعهدين أو غيرهم المرتبطين معهم ولا تدفع لهم هذه المبالغ المستقطعة إلا بعد تأييد براءة ذمتهم من ضريبة الدخل ، ولها أن تطلب تحويل المبالغ المستقطعة اليها . " وتشكل المقتبسات التي ترد من دوائر الدولة النسبة الأعظم من الوثائق المعتمدة في قسم المعلومات الفنية.(الزهيري، 2007: 17).

**2 . التصاريح الكمركية:** وهي وثائق رسمية ترد للهيئة العامة للضرائب عن طريق الوحدات التخمينية الموجودة في المراكز الحدودية، تسجل فيه كافة تفاصيل البضائع المصرح باستيرادها في ضوء بيان الحمولة (المانفيس) وتعد هذه التصاريح مصدراً معلوماتياً مهماً للسلطة المالية، حيث تعتمد هذه الوثيقة لأغراض التحاسب الضريبي اذ تحدد المكلفين الممارسين للنشاط و حجم نشاطهم (مستورد أم مصدر) سواء كان طبيعياً أم معنوياً. إذ إن النشاط التجاري المتمثل بالاستيراد أصبح يشكل جزءاً مهماً من حركة التجارة الخارجية في السوق العراقية. ويتم توثيق عمليات الاستيراد عن طريق المنافذ الحدودية، وتنظيم التصاريح الكمركية الخاصة بها، وتحمل هذه الوثائق درجة عالية من المصادقية إستناداً الى أحكام المادة (28) من قانون ضريبة الدخل (113) لسنة 1982 المعدل ووفقاً للفقرة واحد منه والتي تنص "على دوائر الدولة الرسمية ومؤسسات ومنشآت القطاع . (صاحب، 2008 : 49).

**3 . آلية التنسيق بين قسمي العقار والدخل:** تستند هذه الآلية على حقيقة أن الأنشطة التجارية تمارس في الأغلب من خلال أماكن معينة ومحددة (مقرات ، محلات ، ساحات ، ..... الخ) ، وأن هذه الأماكن يمكن توثيقها من خلال عقود الإيجار لدى شعبة العقار ، ولذلك تم وضع آلية يتم بموجبها تدقيق المعلومات الواردة من هذه الشعبة الى أقسام الهيئة وحسب الإختصاص ، ويتم من خلالها الحصول كافة البيانات المطلوبة (اسم المكلف، موقع العمل ،نوع النشاط الأقتصادي) .

**4 . الإخبار الضريبي:** يعتمد مصدر المعلومات هذا على عمليات الإخبار التي ترد الى السلطة المالية عن طريق بعض الأفراد من خارج الهيئة عن مصادر دخل غير مصرح بها من قبل المكلفين طبيعيين كانوا أم أشخاصاً معنويين. وقد صرح قانون ضريبة الدخل رقم 113 لسنة 1982 المعدل من خلال المادة (26) هذا الموضوع ، وشجع عليه من خلال مكافآت تحتسب على أساس نسبة مئوية من مبالغ الضريبة التي تم أستحصالها بسبب الإخبار ، على ألا تتجاوز حصة المخبر السري (30%) من الضريبة التي تم إستحصالها من المكلف. (الزهيري، 2007 : 18)

**رابعاً: تعريف الحصر الضريبي** مجموعة من الإجراءات و الأساليب الفنية التي تقوم بها السلطة المالية متمثلة بالهيئة العامة للضرائب لغرض جرد و تدوين الأشخاص الخاضعين للضرائب سواء كانوا أفراداً او شركات الذين لم يبادرو في التسجيل كمكلفين في سجلاتها الضريبية كل حسب نشاطه و موقع عمله لغرض زيادة الحصيلة الضريبية وتقليل نسب التهريب الضريبي . (الحجيمي ، 2021: 29)

**خامساً: خصائص الحصر الضريبي:** يتصف الحصر الضريبي بالخصائص التالية :

- 1 . هو عملية إدارية تقوم بها الإدارة الضريبية استناداً الى التحويل القانوني الممنوح لها .
- 2 . يعد من الآليات التي تسهم في إضافة أوعية ضريبية جديدة ترفع من حجم الحصيلة الضريبية.
- 3 . يصنف الحصر الضريبي من ضمن أجهزة الأحصاء التي يمكن الاعتماد عليها في تحديد حجم الوعاء الضريبي و الإنتاج القومي .
- 4 . يعد احد أهم الإجراءات التي ممكن ان تحد من ظاهرة التهرب الضريبي .
- 5 . يسهم في اعداد الدراسات، و التقارير الدورية، عن التطورات الطارئة على الصعيد الاقتصادي و الاجتماعي .(ضيف و آخرون، 2019: 12)

**سادساً: أنواع الحصر الضريبي :** يعد الحصر الضريبي من أهم المراكز التي يعتمد عليها النظام الضريبي في اي دولة، حيث نجد إن أغلب الدول ولاسيما المتقدمة منها تولي اهتماماً كبيراً بعملية حصر المكلفين ضريبياً لما لها من دور كبير في تحقيق الحد الأمثل للإيرادات الضريبية وكذلك دورها الكبير في القضاء على التهرب الضريبي والعمل على الحد منه، (حسين، 2018: 41) و تعتمد كفاءة نظام الحصر الضريبي على مدى فاعلية الإجراءات، و الأساليب المتبعة في حصر المكلفين الذين يزاولون الأنشطة و المهن المختلفة، التي تخضع للضريبة حسب القوانين و التعليمات النافذة ،وذلك لضمان تسجيل أسماؤهم في سجلات السلطة المالية. وتنقسم عملية حصر المكلفين في أغلب الدول الى قسمين التقسيم الجغرافي ، و التقسيم النوعي (شكر، 2014: 36) :

- 1 . الحصر الضريبي على أساس التقسيم الجغرافي : يقصد به تخصص كل إدارة ضريبية بتقدير الأرباح وتحديد الوعاء الخاضع للضريبة و تحصيل الضريبة فيما يتعلق بالأشخاص الذين يمارسون أنشطتهم الاقتصادية في نطاق مكاني معين بغض النظر عن نوعية هذه الأنشطة، إذ أن معظم الدول التي تعتمد على نظام الضريبة الواحدة تأخذ بالتقسيم الجغرافي (البناء، 2013: 56)
- 2 . الحصر على أساس التقسيم النوعي: يراد به أختصاص كل إدارة ضريبية بتقدير الأرباح، و ربط تحصيل الضريبة فيما يتعلق بالمكلفين كافة الذين يمارسون نشاطاً اقتصادياً معيناً داخل نطاق جغرافي واسع نسبياً، (طالب، 2001: 61-62).

**المبحث الثالث: عرض نتائج البحث واختبار الفرضيات**

**أولاً: عرض نتائج البحث :** بغية التعرف على استجابة المبحوثين نحو متغيري البحث أظهرت نتائج التحليل الاحصائي كما في الجدول (2) الاتي:

**الجدول (2) ترتيب الأهمية لابعاد معلومات الجهات الساندة تبعا لمعامل الاختلاف**

الترتيب	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	متغيري البحث ابعاد معلومات الجهات الساندة
3	14,39	0.590	4,10	مصداقية المعلومات
2	12,93	0.525	4,06	كفاءة وفاعلية المعلومات
1	11,49	0.468	4,07	التعاون مع الإدارة الضريبية
5	16	0.658	4,11	إلزام المكلف
4	15,10	0.621	4,11	دقة وأكتمال المعلومات والوقت المناسب

ولغرض بيان ترتيب ابعاد معلومات الجهات الساندة وبحسب رأي المبحوثين، استخدم معامل الاختلاف بالاعتماد على الوسط الحسابي والانحراف المعياري، من خلال المعادلة التالية :

$$CV = (SD / \bar{x}) * 100$$

$$\text{معامل الاختلاف} = (\text{الانحراف المعياري} / \text{المتوسط}) * 100$$

وقد جاء بعد التعاون مع الإدارة الضريبية بالمرتبة الأولى وذلك لكون قيمة معامل الاختلاف الخاصة به اصغر من قيمة من قيم معامل الاختلاف للابعاد الأخرى والتي بلغت (11,49)، ثم جاء بعد كفاءة وفاعلية المعلومات بالمرتبة الثانية بمعامل اختلاف بلغ (12,93)، ومن ثم جاء بعد مصداقية المعلومات بالمرتبة الثالثة بمعامل اختلاف بلغ (14,39)، وحل بعد دقة وأكتمال المعلومات والوقت المناسب بالمرتبة الرابعة بمعامل اختلاف قدره (15,10)، وحل بعد إلزام المكلف بالمرتبة الخامسة والاختيرة بمعامل اختلاف بلغ (16).

ولترتيب الأهمية لمتغيرات البحث، تم استعمال معامل الاختلاف بالاعتماد على الوسط الحسابي والانحراف المعياري، وكما هو مبين في الجدول (3)، ويتضح من نتائج الجدول ان بعد معلومات الجهات الساندة جاءت بالترتيب الأول من حيث أهمية المتغيرات، بينما كان الترتيب الثاني لبعده الحصر الضريبي، وبهذا يكون البحث قد إجابة عن بعض تساؤلات مشكلة البحث بالاهتمام لمتغيري البحث وابعادهما.

الجدول (3) ترتيب الأهمية لابعاد متغيري البحث تبعاً لمعامل الاختلاف

الترتيب	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	متغيرات البحث
الأول	10.97	0.449	4.09	معلومات الجهات الساندة
الثاني	11.17	0.477	4.27	الحصر الضريبي

ثانياً:- اختبار فرضيات التأثير بين المتغيرات المبحوثة .

1- اختبار الفرضية الرئيسية للبحث : من اجل اختبار الفرضية الرئيسية الأولى (لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لمعلومات الجهات الساندة في الحصر الضريبي) والتي تنبثق عنها خمس فرضيات فرعية، يتم قياس تأثير معلومات الجهات الساندة في الحصر الضريبي من خلال احتساب معادلة الانحدار الخطي البسيط (Simple linear regression) وهي :-

$$y_i = \beta_0 + \beta_i x_i$$

حيث أن:

$y$ : يمثل المتغير التابع

$x_i$ : المتغير المستقل

$\beta_0$ : الحد الثابت

$\beta_i x_i$ : معامل الانحدار

اذ سيتم اختبار التأثير باستعمال اختبار (F) لبيان مدى معنوية معادلة الانحدار المحسوبة لتقدير معالم إنموذج البحث ، فضلاً عن اختبار (T) لمعرفة معنوية معاملات البحث واستعمال معامل التحديد ( $R^2$ ) لتفسير مقدار التباين الذي يفسره معلومات الجهات الساندة في الحصر الضريبي وباستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) .



## الجدول (4) نتائج قيم الثابت ومعاملات الانحدار في قياس تأثير معلومات الجهات الساندة في الحصر الضريبي

الدالة	معامل التحديد (R <sup>2</sup> )	قيمة (F) المحسوبة	معامل الانحدار Beta	قيمة الثابت B	X ابعاد الجهات الساندة	Y
دال معنوي	0.615	124.38	0.832	0.873	معلومات الجهات الساندة	الحصر الضريبي
دال معنوي	0.336	39.409	0.468	2.353	مصادقية المعلومات	
دال معنوي	0.397	51.442	0.573	1.947	كفاءة وفاعلية المعلومات	
دال معنوي	0.245	25.255	0.504	2.223	التعاون مع الإدارة الضريبية	
دال معنوي	0.467	68.439	0.495	2.241	الزام المكلف	
دال معنوي	0.432	59.359	0.504	2.204	دقة وأكتمال المعلومات والوقت المناسب	

يتضح من الجدول (4) ان ابعاد معلومات الجهات الساندة مجتمعة حققت تأثيراً معنوياً في بعد الحصر الضريبي وان نسبة ما تحدثه من تأثير هي 61.5% اما النسبة المتبقية والبالغة 38.5% من التغيرات الحاصلة في بعد الحصر الضريبي تعود الى متغيرات أخرى لم يتضمنها النموذج، كما ان قيمة (F) المحسوبة والبالغة (124,38) عند مستوى معنوية (0.01) اكبر من قيمتها الجدولية والتي تساوي (7,01)، وهذا ما يؤكد على رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص "يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لمعلومات الجهات الساندة في الحصر الضريبي"

وبهذا تكون معادلة الانحدار التقديرية لتأثير معلومات الجهات الساندة في الحصر الضريبي كما يأتي :

$$\text{الحصر الضريبي} = 0,873 + (0,832) \text{ معلومات الجهات الساندة}$$

وتشير قيمة معامل الانحدار في المعادلة أعلاه والبالغة (0,832)، على أن زيادة بمقدار وحدة واحدة في المتغير المستقل (معلومات الجهات الساندة) ستؤدي الى زيادة أيضا في (الحصر الضريبي) بمقدار (83%) اي ان العلاقة طردية بين المتغير المستقل والمتغير التابع،

## 2.أختبار فرضيات التأثير الفرعية

أ- الفرضية الفرعية الأولى تنص على " لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لمصادقية المعلومات في الحصر الضريبي " أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وفق الجدول (4) وجود بعد مصادقية المعلومات تأثير معنوي في الحصر الضريبي، وهذا يعني ان بعد مصادقية المعلومات يفسر ما نسبته 33.6% من التغيرات الحاصلة في بعد الحصر الضريبي وان ما نسبته 66.4% من التغيرات الحاصلة في الحصر الضريبي تعود الى متغيرات أخرى، اذ بلغت قيمة (F) المحسوبة والبالغة (39,409) عند مستوى معنوية (0.01) اكبر من قيمتها الجدولية والتي تساوي (7,01) ، وعليه ترفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة الفرعية الاولى التي تنص " يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لمصادقية المعلومات في الحصر الضريبي "

وبهذا تكون معادلة الانحدار التقديرية لتأثير مصادقية معلومات الجهات الساندة في الحصر الضريبي كما يأتي :

$$\text{الحصر الضريبي} = 2,353 + (0,468) \text{ مصادقية المعلومات}$$

وتشير قيمة معامل الانحدار في المعادلة أعلاه والبالغة (0,468)، على أن زيادة بمقدار وحدة واحدة في المتغير المستقل (مصادقية المعلومات) ستؤدي الى زيادة أيضا في (الحصر الضريبي) بمقدار (46.8%) اي ان العلاقة طردية بين المتغير المستقل والمتغير التابع .

ب- الفرضية الفرعية الثانية تنص على " لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لكفاءة وفاعلية المعلومات في الحصر الضريبي " حقق بعد كفاءة وفاعلية المعلومات تأثيراً معنوياً في بعد الحصر الضريبي وما يحدثه من التغيرات لهذا البعد 39.7% اما النسبة المتبقية 60.3% تعود الى متغيرات أخرى لم يتضمنها النموذج وان قيمة (F) المحسوبة والبالغة (51,442) عند مستوى معنوية (0.01) اكبر من قيمتها الجدولية والتي تساوي (7,01) ، وهذا ما يؤيد رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة الفرعية الثانية والتي مفادها " يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لكفاءة وفاعلية المعلومات في الحصر الضريبي " وبهذا تكون معادلة الانحدار التقديرية لتأثير كفاءة وفاعلية معلومات الجهات الساندة في الحصر الضريبي كما يأتي :

$$\text{الحصر الضريبي} = 1,947 + (0,573) \text{ كفاءة وفاعلية المعلومات}$$

وتشير قيمة معامل الانحدار في المعادلة أعلاه والبالغة (0,573)، على أن زيادة بمقدار وحدة واحدة في المتغير المستقل ( كفاءة وفاعلية معلومات الجهات الساندة) ستؤدي الى زيادة أيضا في (الحصر الضريبي) بمقدار (57%) اي ان العلاقة طردية بين المتغير المستقل والمتغير التابع ،

ج- الفرضية الفرعية الثالثة تنص على " لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية للتعاون مع الإدارة الضريبة في الحصر الضريبي " حقق بعد التعاون مع الإدارة الضريبة تأثيراً معنوياً في بعد الحصر الضريبي بنسبة 24.5% والنسبة المتبقية 75.5% من التغيرات الحاصلة في بعد الحصر الضريبي تعود الى متغيرات أخرى يتضمنها النموذج، وان قيمة (F) المحسوبة والبالغة (25,255) عند مستوى معنوية (0.01) اكبر من قيمتها الجدولية والتي تساوي (7,01) ، ويستدل من ذلك رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة الفرعية الثالثة التي مفادها أي " يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية للتعاون مع الإدارة الضريبة في الحصر الضريبي " وبهذا تكون معادلة الانحدار التقديرية لتأثير التعاون مع الإدارة الضريبة من الجهات الساندة في الحصر الضريبي كما يأتي :

$$\text{الحصر الضريبي} = 2,223 + (0,504) \text{ التعاون مع الإدارة الضريبة}$$

• وتشير قيمة معامل الانحدار في المعادلة أعلاه والبالغة (0,504)، على أن زيادة بمقدار وحدة واحدة في المتغير المستقل ( التعاون مع الإدارة الضريبة من الجهات الساندة) ستؤدي الى زيادة أيضا في (الحصر الضريبي) بمقدار (50%) اي ان العلاقة طردية بين المتغير المستقل والمتغير التابع ،

د- الفرضية الفرعية الرابعة تنص على " لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لالزام المكلف في الحصر الضريبي " حقق بعد الزام المكلف تأثيراً معنوياً في بعد الحصر الضريبي وان نسبة ما يحدثه من تأثير هي 46.7% اما النسبة المتبقية والبالغة 53.3% فهي تعود لمتغيرات أخرى غير داخلية في النموذج، بلغت قيمة (F) المحسوبة والبالغة (68,439) عند مستوى معنوية (0.01) اكبر من قيمتها الجدولية والتي تساوي (7,01) ، مما يدل على رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة الفرعية الرابعة والتي مفادها " يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لالزام المكلف في الحصر الضريبي " وعليه تكون معادلة الانحدار التقديرية لتأثير التعاون مع الإدارة الضريبة في الحصر الضريبي كما يأتي :

$$\text{الحصر الضريبي} = 2,241 + (0,495) \text{ الزام المكلف}$$

وتشير قيمة معامل الانحدار في المعادلة أعلاه والبالغة (0,495)، على أن زيادة بمقدار وحدة واحدة في المتغير المستقل ( الزام المكلف من الجهات الساندة) ستؤدي الى زيادة أيضا في (الحصر الضريبي) بمقدار (49.5%) اي ان العلاقة طردية بين المتغير المستقل والمتغير التابع ،

هـ- الفرضية الفرعية الخامسة تنص على " لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لدقة واكتمال المعلومات في الحصر الضريبي " اظهر بعد دقة واكتمال المعلومات تأثيراً ذو دلالة معنوي في بعد الحصر الضريبي، وان نسبة ما تحدثه من تأثير هي 43.2%، وهذا يعني ان 46.8% من التغيرات الحاصلة في بعد الحصر الضريبي تعود الى متغيرات أخرى لم يتضمنها النموذج، كما ان قيمة (F) المحسوبة والبالغة (59,359) عند مستوى معنوية (0.01) اكبر من قيمتها الجدولية والتي تساوي (7,01) ، وهذا ما يؤيد على

رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة الفرعية الخامسة والتي مفادها " يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لدقة وأكتمال المعلومات في الحصر الضريبي "

وبهذا تكون معادلة الانحدار التقديرية لتأثير دقة وأكتمال المعلومات والوقت المناسب من الجهات الساندة في الحصر الضريبي كما يأتي :

الحصر الضريبي = 2,204 + (0,504) دقة وأكتمال المعلومات والوقت المناسب

وتشير قيمة معامل الانحدار في المعادلة أعلاه والبالغة (0,504)، على أن زيادة بمقدار وحدة واحدة في المتغير المستقل (دقة وأكتمال المعلومات والوقت المناسب من الجهات الساندة) ستؤدي الى زيادة أيضا في (الحصر الضريبي) بمقدار (50%) اي ان العلاقة طردية بين المتغير المستقل والمتغير التابع .

### 3- اختبار الفرضية الثانية الرئيسية للبحث

لأجل اختبار الفرضية الرئيسية الثانية للبحث والتي تنص ( توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية في استجابة العينة لفقرات الاستبانة مجتمعة بحسب المتغيرات الشخصية والوظيفية: (الجنس، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخدمة ، التخصص العلمي ، المنصب الوظيفي) سيتم استخدام اختبار مربع كاي ( $\chi^2$ ). (لفته و حسين: 2014: 31)

$$\chi^2 = \sum_{i=1}^k \sum_{j=1}^m \frac{(O_{ij} - E_{ij})^2}{E_{ij}} \sim \chi^2_{(k-1)(m-1)}$$

حيث ان

$O_{ij}$  : تكرار المشاهدات الذي يشترك بالمستوى  $i$  من العامل  $B$  والمستوى  $j$  من العامل  $A$ .

$E_{ij}$  : عدد المشاهدات المتوقع الذي ينتمي الى المستوى  $i$  من العامل  $B$  والمستوى  $j$  من العامل  $A$ .

$i = 1, 2, \dots, k$

$j = 1, 2, \dots, m$

للكشف فيما لو ظهرت هناك فروقات دالة معنوية بين المتغيرات الشخصية في معلومات الجهات الساندة والحصر الضريبي معاً في الهيئة العامة للضرائب وفيما يأتي الجدول (5) الذي يوضح الفروق في استجابة العينة لفقرات الاستبانة بحسب المتغيرات الشخصية

الجدول (5) تحليل الفروق في استجابة العينة لفقرات الاستبانة بحسب المتغيرات الشخصية

المتغيرات الشخصية	قيمة مربع كاي ( $\chi^2$ ) المحسوبة	قيمة مربع كاي الجدولية	درجة الحرية	مستوى المعنوية	الدالة
الجنس	5,000	3,84	1	0.05	دال معنويا
		6,63		0.01	غير دال معنويا
المؤهل العلمي	34,750	9,49	4	0.05	دال معنويا
		13,28		0.01	غير دال معنويا
عدد سنوات الخدمة	18,300	7,82	3	0.05	دال معنويا
		11,35		0.01	غير دال معنويا
التخصص العلمي	38,650	11,07	5	0.05	دال معنويا
		15,09		0.01	غير دال معنويا
المنصب الوظيفي	21,650	11,07	5	0.05	دال معنويا
		15,09		0.01	غير دال معنويا

يبين الجدول (34) اعلاه الآتي:

1. **الجنس:** عدم وجود فروقات معنوية لمتغير الجنس بالنسبة لمجمل الاستبانة نظرا لكون قيمة اختبار مربع كاي ( $\chi^2$ ) المحسوبة وبالبالغة (5,000) اصغر من نظيرتها الجدولية وبالبالغة (6,63) عند مستوى المعنوية (0.01) وتبين وجود فروقات معنوية لمتغير الجنس بالنسبة لمجمل الاستبانة عند مستوى المعنوية (0.05) نظرا لكون قيمة مربع كاي ( $\chi^2$ ) المحسوبة وبالبالغة (5,000) اكبر من نظيرتها الجدولية وبالبالغة (3,84) ، وهذا يشير الى ان هناك تباينا ملحوظا بالنسبة لجنس افراد عينة البحث مما سبب هذا التفاوت كون ان جنس الذكر يمثل ثلثي افراد العينة بينما يمثل الانثى ثلث افراد العينة.
2. **المؤهل العلمي:** وجود فروقات معنوية لمتغير المؤهل العلمي لمجمل الاستبانة لكون قيمة اختبار مربع كاي ( $\chi^2$ ) المحسوبة وبالبالغة (34,750) اكبر من نظيرتها الجدولية وبالبالغة (9,49) و (13,28) لكلا مستويي المعنوية (0.05) و (0.01) على التوالي وهذا يدل على وجود الفوارق الواضحة في المستوى العلمي للعينة اذ ان اغلب افرادها من الحاصلين على شهادة البكالوريوس واقلهم نسبة هم الحاصلين على الشهادات العليا.
3. **عدد سنوات الخدمة:** وجود فروقات دالة معنوية لمتغير عدد سنوات الخدمة لمجمل الاستبانة لكون قيمة اختبار مربع كاي ( $\chi^2$ ) المحسوبة وبالبالغة (18,300) اكبر من نظيرتها الجدولية وبالبالغة (7,82) و (11,35) ولكلا مستويي المعنوية (0.05) و (0.01) على التوالي، وهذا يشير الى تنوع عدد سنوات الخدمة مما يسبب فروقات في خبراتهم.
4. **التخصص العلمي:** وجود فروقات معنوية لمتغير المؤهل العلمي لمجمل الاستبانة لكون قيمة اختبار مربع كاي ( $\chi^2$ ) المحسوبة وبالبالغة (38,650) اكبر من نظيرتها الجدولية وبالبالغة (11,07) و (15,09) لكلا مستويي المعنوية (0.05) و (0.01) على التوالي وهذا يدل على وجود الفوارق الواضحة في التخصصات العلمية للعينة وذلك بسبب التنوع في التخصصات العلمية مما سبب ظهور تلك الفوارق في الاستجابات.
5. **المنصب الوظيفي:** وجود فروقات دالة معنوية لمتغير الموقع الوظيفي لمجمل الاستبانة لكون قيمة اختبار مربع كاي ( $\chi^2$ ) المحسوبة وبالبالغة (21,650) اكبر من نظيرتها الجدولية وبالبالغة (11,07) و (15,09) ولكلا مستويي المعنوية (0.05) و (0.01) على التوالي، وهذا يعني ان افراد العينة بمستويات ادارية متنوعة سبب ظهور تلك الفوارق في الاستجابات . وفي ضوء ما تقدم من النتائج المذكورة آنفاً ونتيجة لتحقيق اربعة ونصف فروقات دالة معنوية من اصل خمسة فروقات مفترضة اي قبول ما نسبته (90%) من الفرضية الرئيسية الثانية، نستنتج قبول الفرضية الرئيسية الثانية للبحث والتي تنص على " **توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية في استجابة العينة لفقرات الاستبانة مجتمعة بحسب المتغيرات الشخصية والوظيفية: (الجنس، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخدمة ، التخصص العلمي ، المنصب الوظيفي) "** .

#### المبحث الرابع : الاستنتاجات والتوصيات

- اولاً: الاستنتاجات :** يعرض هذا المبحث أهم الاستنتاجات التي تمثل خلاصة الجهود المبذولة في اتمام هذا البحث وانعكاساً للجانب التطبيقي المتعلق بمتغيرات البحث (أثر معلومات الجهات الساندة و الحصر الضريبي )، وعلى النحو الآتي:-
- 1- يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لمعلومات الجهات الساندة في الحصر الضريبي و فاعليته .
  - 2- اصبحت المعلومات الحجر الأساس لنجاح اي عمل، وكلما كان هناك تخصص في تنظيم المعلومات زار من فرص هذا النجاح، و خصوصاً الأعمال التي تعتمد على مصادر معلومات خارجية مثل عملية التحاسب الضريبي.
  - 3- تعد الجهات الساندة من اهم العوامل التي تؤثر في عملية الحصر الضريبي و تحتاج الإدارة الضريبية الى وضع نظام معلومات ينظم العمل المشترك والمتداخل مع هذه الجهات ويعزز نظام المعلومات بنظام للحوافز .
  - 4- اظهر البحث ان عملية الحصر الضريبي هو عملية تفاعلية مشتركة بين عدة جهات و لا تتكامل عملية حصر معلومات المكلفين الا من خلال وجود نظام معلومات محكم يربط بين الإدارة الضريبية و الجهات الساندة .

## التوصيات:

- 1- تسخير الإمكانيات البرمجية كافة و تهيئة كوادر المختصة لغرض إستثمار المعلومات المتأتية من الجهات الساندة لإنجاح عملية الحصر الضريبي للمكلفين .
- 2- ضرورة التعاون والتنسيق بين الإدارة الضريبية وبين الجهات الساندة لوصول المعلومات إلى الإدارة الضريبية بصورة مكتملة و دقيقة بأكثر فاعلية من خلال ربط شبكات مؤسسات الدولة ذات العلاقة بالعمل الضريبي بنظام مبرمج مع و الإدارة الضريبية
- 3- ضرورة التعاون والتنسيق بين الإدارة الضريبية وبين الجهات الساندة لوصول المعلومات إلى الإدارة الضريبية بصورة مكتملة و دقيقة بأكثر فاعلية من خلال ربط شبكات مؤسسات الدولة ذات العلاقة بالعمل الضريبي بنظام مبرمج مع و الإدارة الضريبية

## المصادر :

- 1- جمهورية العراق، قانون ضريبة الدخل العراقي رقم (113) لسنة 1982 (المعدل).
- 2- البناء، أزهار رضا عبد السادة. 2013. دور بطاقة الاداء المتوازن في تحسين الاداء الاستراتيجي للإدارة الضريبية، بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب، بحث دبلوم عالٍ معادل للماجستير ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد.
- 3- الحجمي، حيدر جمعة مسير. 2021. اساليب الحصر الضريبي لضريبة الدخل و دورها في تخفيض عجز الموازنة في العراق ،بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب، بحث دبلوم عالي معادل للماجستير، المعهد العالي للدراسات المحاسبية و المالية،جامعة بغداد .
- 4- حسين، ايناس محمد علي. 2018. فاعلية نظم المعلومات المحوسبة في عملية الحصر الضريبي، بحث دبلوم عالٍ معادل للماجستير في الضرائب،المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد.
- 5- الزهيري، محمد سلمان عبود الزهري. 2007. مدى إسهام نظام المعلومات الضريبي في تطوير العمل الضريبي
- 6- شاكر ،كفاء عبد الكريم . 2017. دور الجهات الساندة في توسيع الوعاء الضريبي للمدة (1998-2008) ،بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب ،بحث دبلوم عالي المعادل للماجستير ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية،جامعة بغداد .
- 7- شكر، عدي عبد الاله. 2014. فاعلية إجراءات الحصر الضريبي ودورها في توسيع الوعاء الضريبي، بحث دبلوم عالٍ معادل للماجستير ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد .
- 8- صاحب ، عبدالرسول عبدالعباس. 2008 ، مدى الأخذ بأدلة الإثبات في الفحص الضريبي ، بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب ، رسالة دبلوم عالي معادل للماجستير ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، جامعة بغداد.
- 9- ضيف، مسعودة وعطلي، نسبية وسليمان، يمينة. 2019. الحصر الضريبي كآلية للحد من التهرب الضريبي، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكاديمي في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر .
- 10- طالب، نظام جبار. 2001، دور الإدارة الضريبية في مكافحة التهرب الضريبي، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الضريبي الأول، بغداد.
- 11- هيكل، عبد العزيز فهمي. 1966، مبادئ الأساليب الأحصائية، الطبعة الأولى ،بيروت.
- 12- لفته، بيداء ستار و حسين، هالة فاضل. 2014. الآثار السلبية للبرامج التفاعلية الفضائية/ دراسة تحليلية من وجهة نظر المشاهدين. المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك. المجلد (6). العدد (1).
- 13- لفته، بيداء ستار و حسين، هالة فاضل. 2017. تحقيق التفوق التسويقي في ظل تبني التسويق الداخلي/ بحث تطبيقي في شركة التأمين الوطنية العامة. مجلة دراسات محاسبية ومالية. المجلد (12). العدد (38).
- 14- الفتلاوي، معتز جاسم شاكر. 2020. دور المعلومات الضريبية للجهات الساندة في تحديد وعاء ضريبة الدخل، بحث دبلوم عالٍ معادل للماجستير ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد.
- 15- لفته، بيداء ستار و حسين، هالة فاضل. 2014. الآثار السلبية للبرامج التفاعلية الفضائية/ دراسة تحليلية من وجهة نظر المشاهدين. المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك. المجلد (6). العدد (1).